

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣١٤

الأربعاء ١٨ تموز/يوليه، ٢٠١٨، الساعة ٣٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة سودر	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد علي
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هآرين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

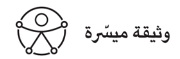
تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1822879 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطاتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة ساهلة – ورك زاوده، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والسيد اسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/678، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زاوده.

السيدة زاوده (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن لعقد جلسة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي.

وتنعقد جلسة اليوم في وقت من التعاون غير المسبوق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكما ذكر الأمين العام في إحاطته الإعلامية إلى مجلس السلام والأمن الأفريقي في أديس أبابا في الأسبوع الماضي، فإنه من بين جميع المنظمات الإقليمية في العالم، يعد الاتحاد الأفريقي أهم شريك استراتيجي للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعطاء الأولوية لوضع شراكة منهجية واستراتيجية ويمكن التنبؤ بها، على أساس الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والمزايا النسبية. ومنذ توقيع إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اتسمت الشراكة بتعاون أوثق وبالمزيد من اجراءات تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق، بما في ذلك الزيارات الميدانية المشتركة والبيانات المشتركة.

إن الأحداث الهامة الجارية هذا الشهر بين المنظمتين، وبخاصة المؤتمر السنوي الثاني بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والإحاطة الإعلامية المشتركة الموجهة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد جريا في أديس أبابا في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، والاجتماع المشترك للجنة بناء السلام، ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، الذي عقد هذا الصباح، والاجتماع الاستشاري السنوي الثاني عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي االذي سيعقد غدا، لا تؤدي جميعها إلى توضيح أهمية الشراكة بين المنظمتين فحسب، بل توفر أيضا فرصة لمناقشة كيفية زيادة تعزيزها.

ومعروض على المجلس تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678). وفيما يلي المواضيع الهامة المتكررة في التقرير، والتي توضحها الالتزامات الاستراتيجية التي أشرت إليها للتو.

أولا، إن تحديات السلام والأمن المعقدة التي نواجهها في أفريقيا من شأنها أنه لا يمكن للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أن يعالجها بمفرده. ولذا فإن الشراكة ليست خيارا بل ضرورة. وتقر كلتا المنظمتين بالترابط بينهما. كما نقران بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية، والتي غالبا ما تكون أول من يكتشف علامات الإنذار المبكر للنزاع الوشيك، وهي جهات شريكة مهمة في تعزيز الحوار والمصالحة، وممارسة النفوذ من خلال الاتصالات الشخصية مع أطراف النزاع، في مجال مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف والتصدي للهجرة. ولذا فإن وجود شراكات قوية مع المنظمات دون الإقليمية مهم لضمان اتساق الرسائل والمواءمة بين المواقف والعمل.

(تكلمت بالفرنسية)

ثانيا، إن الحاجة إلى الشراكة تقودنا إلى الاعتراف بضرورة التعاون الأوثق مع الاتحاد الأفريقي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وعلى النحو المفصل في التقرير، أُحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وقد أصبح التفاعل والتعاون على جميع المستويات، من الأمين العام ورئيس اللجنة إلى وكيل الأمين العام ومفوضي الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك على مستوى الموظفين في كلتا المنظمتين، أكثر تواترا، كما أصبح بناء وتشاركيا. وهذا التعاون في سبيله إلى أن يصبح القاعدة المتبعة في البعثات الميدانية، حيث يعمل الممثلون والمبعوثون الخاصون بكلتا المنظمتين معا بشكل أوثق، ويبلغون بصورة مشتركة مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمجريات الأمور بتواتر متزايد.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على الاتجاه المتزايد بشأن البعثات الميدانية المشتركة التي يقودها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ففي الأسبوع الماضي، قدم نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن إحاطة إلى المجلس بشأن بعثتهما الأخيرة، وهي بعثتهما الميدانية الثانية منذ عدة سنوات، وكانت هذه المرة إلى النيجر وتشاد وجنوب السودان (انظر S/PV.8306). وتسعى هذه البعثات إلى تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتنمية. وبالمثل، في نيسان/أبريل، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ببعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، بهدف دعم الرؤية المشتركة لحفظ السلام في أفريقيا.

وأود أيضا أن أنوه بالعمل المشترك المتعلق بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي يضطلع به السيد جان - ماري غينو والسيد رمضان لعمامرة، المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على التوالي، واللذان أجريا مشاورات مع طائفة واسعة من الشركاء. وتمثل الهدف في اقتراح تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بهدف المساعدة في انتقال الصومال إلى الملكية الكاملة لأمنها، وبالتالي مواصلة تمويل البعثة لهذا الغرض. وبعد ذلك، في نيسان/أبريل، قدما التقرير المشترك الذي أسهم في إجراء الاستعراض المشترك من جانب االأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في أيار/مايو الماضي.

وتوضح زيادة استخدام البعثات المشتركة والإحاطات الإعلامية المشتركة، والتقارير والإعلانات المشتركة، والرسائل المشتركة التقدم المحرز نحو تحقيق فهم مشترك لقضايا السلام

والأمن والنهج المشترك للتصدي لها. والواقع، إنه أثناء الدورة السنوية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في الأسبوع الماضي، اتفق الأمين العام ورئيس اللجنة على تقديم بيانات مشتركة بصورة منتظمة حيثما أمكن ذلك. وما برح بناء الثقة ضروريا، واعتقد أننا أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد، طوال السنة الماضية.

ثالثا، يواصل الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التشديد على أهمية منع نشوب النزاعات من خلال التصدي لذلك بشكل سريع وحاسم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل مواجهة بوادر النزاع الناشئة مع ضمان الملكية الأفريقية في هذه العملية. وهذا يعني أننا يجب أن نُجري المزيد من التحليلات والتقييمات المشتركة، وأن نوائم مؤشرات الإنذار المبكر، حسب الاقتضاء.

ويجب علينا أيضا العمل بمزيد من الهمة مع أولئك الذين لهم تأثير على أطراف النزاع، وغالبا هم البلدان المجاورة وقادة المجتمع المحلي. ويجب علينا أن نواصل تركيز المزيد من الاهتمام والموارد على حفظ السلام والحيلولة دون استئناف النزاع، بما في ذلك عن طريق تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومعالجتها. وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام قد قامت بعمل جدير بالثناء في جميع أنحاء القارة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. كما توفر مبادرة الاتحاد الأفريقي، إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠، خريطة طريق لإجراءات محددة يمكن الاضطلاع بها ودعمها.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، فقد كان الأمين العام واضحا في إحاطته الإعلامية إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي بشأن التحديات التي تتطلب منا أن نعيد التفكير في نهجنا تجاه حفظ السلام من خلال مبادرته الجديدة، العمل من أجل حفظ السلام. لقد أكد الأمين العام أن النزاعات في مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تبين – مع جمود عمليات السلام، وتعدد الجهات الفاعلة، وأعمال العنف الشديد المأساوية، وتزايد عدد الإصابات في صفوف حفظة السلام – أن النموذج الحالي لا يتناسب مع التحديات المعاصرة. واقترح الأمين العام إعادة تحديد توزيع المهام من أجل زيادة تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية وتوضيح ولايات عمليات حفظ السلام.

(تكلمت بالإنكليزية)

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة والأخيرة. من الضروري أيضا أن توضع مسألة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به، على أساس كل حالة على حدة، لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، في سياق استراتيجية سياسية مشتركة، يتفق عليها المجلسان وتسترشد بالتحليلات والتقييمات المشتركة لحالات النزاع. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُنظر إلى الدعم المقدم إلى عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي على أنه من الوسائل التي يمكن لمجلس الأمن أن ينهض بها بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أعرب مجلس الأمن، في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، عن اعتزامه النظر في الخطوات العملية التي يمكن في إطارها تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن تمويلا جزئيا عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. كما أعرب الأمين العام عن تأييده لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالشروط المحددة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، نرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل صندوق السلام، ووضع إطار امتثال وإعداد إطار لتقديم

التقارير. وقد بلغت المساهمات المقدمة إلى صندوق السلام أعلى مستوى لها منذ إنشائه في عام ١٩٩٣، وهي تبرهن على التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتقاسم الأعباء المالية وزيادة الاعتماد على الذات. ولا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل بشأن المجالات ذات الأولوية، ونتطلع إلى التعاون في هذا الصدد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات التابعة لها.

في الختام، أود أن أعرب عن التقدير لاستمرار الدعم السياسي الرفيع المستوى من مجلس الأمن، الذي يكفل قدرتنا على التفعيل الكامل للشراكة الاستراتيجية في تحقيق السلام والأمن على نحو ما دعا إليه المجلس. وسيظل دور مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بوصفه قناة الأمم المتحدة ومحاورها الرئيسي مع الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، بالغ الأهمية، ونحن نتطلع إلى استمرار دعم المجلس لعمل المكتب. أود أيضا أن أسجل رسميا تقديرنا لمفوضية الاتحاد الأفريقي على تأييدها القوي والثابت لتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة زاوده على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ السويد بحرارة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشيد بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه الجلسة حسنة التوقيت والهامة للغاية بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي تجري عشية الاجتماع التشاوري السنوي الثاني عشر بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويسرني أيضا أن أشير إلى أن جلسة اليوم تنعقد بعد بضعة أيام فقط من المؤتمر السنوي الثاني الناجح جدا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عقد في أديس أبابا في ٩ تموز/يوليه.

في البداية، أود أيضا أن أشكر شقيقتي، السيدة سهلة – وورك زاوده، على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمتها. وأود أن أقول لها إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تقر تماما بجميع ما قالته. ولذلك، يشرفني عظيم الشرف مخاطبة هذه الجلسة لتسليط الضوء على التقدم الكبير المحرز في الشراكة بين منظمتينا والاتساق في عمليات صنع القرار لدينا، مع إثراء كل منهما الأخرى بمعرفة المزايا النسبية لكل منهما.

على مر السنين، أقام الاتحاد الأفريقي شراكة بالغة الأهمية مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق رؤيته المتمثلة في قارة مسالمة ومزدهرة ومتكاملة. وأُعطيت هذه العلاقة قوة دفع جديدة بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن من جانب الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. إن هذا الالتزام المتجدد قد نقل بالفعل الشراكة من نهج مخصص إلى نهج أكثر تنظيما ويمكن التنبؤ به.

لقد أكد المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا في ٩ تموز/يوليه مجددا على أهمية شراكتنا وأهمية الاستجابات المتعددة الأطراف للتحديات الأمنية العالمية. وفي هذا الصدد، التزمنا بتعزيز التآزر والتعاون والتنسيق بين منظمتينا، استنادا إلى مبادئ التكامل والميزة النسبية وتقاسم الأعباء والمسؤولية الجماعية.

واتفقنا أيضا على تعزيز المشاورات قبل صنع القرارات من أجل التوصل إلى فهم مشترك للمسائل المطروحة وتحقيق الاتساق في دعم جهود السلام بقيادة أفريقية. وكما لاحظ المجلس بالفعل، أتاحت الشراكة المتنامية مع الزملاء في الأمم المتحدة المجال أمامنا لإدراج أداة تنفيذية إضافية، وهي الزيارات المشتركة التي بدأتها مع السيد جان – بيير لاكروا إلى دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. وستستمر هذه الجهود في الأسابيع

والشهور المقبلة. ومن الضروري أن يستمر الزخم الإيجابي السائد حاليا بين الأمانتين العامتين في تعزيز الدينَاميَّة في التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

أما في الميدان، فتتضح الشراكة بين هيئتينا لصنع القرار في جهودنا التعاونية لصنع السلام في العديد من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى، وغينيا - بيساو، ومالي ومنطقة الساحل، وجنوب السودان والصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإننا لا نزال نواجه بعض التحديات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، حيث تقوم الحاجة إلى المزيد من العمل من أجل تحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق عند التعامل مع حالات الأزمات في القارة.

وتشمل تلك التحديات الاستفادة من المكاسب التي تحققت مؤخرا في جنوب السودان لإقناع الأطراف بالالتزام بالاتفاقات الموقع عليها وبتنفيذها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب تركيز الاهتمام على مواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تمشيا مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي الصومال، لا تزال تشكل تحديا هاما تعبئة الموارد لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تنفيذ ولايتها، بما في ذلك التسليم التدريجي لقوات الأمن الصومالية من خلال الخطة الانتقالية للصومال وبناء القدرات. وإذا لم يواجه هذا التحدي، فإنه قد يعكس مسار التقدم المحرز في الصومال. إن تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق مستمر. ويشعر الاتحاد الأفريقي بالامتنان لمجلس الأمن على الاعتراف بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة بوصفها الإطار الرئيسي للتوصل إلى حل سياسي في البلد، وأحث المجلس على مواصلة دعم المبادرة.

كما أن الحالة في جميع أنحاء منطقة الساحل تتطلب اهتمامنا العاجل. فلم ينتشر عدم الاستقرار في شمال مالي إلى المنطقة الوسطى للبلد وإلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورين فحسب؛ بل تحول أيضا إلى اشتباكات بين المجتمعات المحلية مدفوعة بالنزاع بين الرعاة والمزارعين. ولذلك فإن الدعم البالغ الأهمية من الأمم المتحدة مطلوب للإسراع بانتقال القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى طور التشغيل. ومن جانبه، يضع لاتحاد الأفريقي اللمسات الأخيرة على تنقيح استراتيجيته من أجل منطقة الساحل تمشيا مع القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن الأفريقي في اجتماعه الأخير لرؤساء الدول المعقود في نواكشوط، موريتانيا. وفي ذلك الصدد، أعرب عن امتناني لشقيقتي نائبة الأمين العام أمينة محمد، التي اجتمعت مع مبعوثنا الرئيس بويويا في نواكشوط حيث اتفقا على تنسيق استراتيجيتين لكي نتمكن من تجنب الازدواجية، والأهم من ذلك، مساعدة الناس في منطقة الساحل.

وأود أن أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي دعا باستمرار إلى توفير تمويل ثابت ومستدام من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠١٥، قررت جميعة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات تمويل نسبة ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ومن أجل بلوغ ذلك الهدف، قررت جمعية الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٦، تقديم منحة لصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام بمبلغ ٤٠٠ مليون دولارا. وسيتم الوصول إلى مستوى سداد الهبة الكامل في عام ٢٠٢١ وسيتحقق تدريجيا حسب الأهداف السنوية التالية: ٦٥ مليون دولارا لعام ٢٠١٧؛ و ٦٥ مليون دولارا للسنة الحالية و ٩٠ مليون دولارا مليون دولار كل سنة للأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

و ٢٠٢١. وفيما أخاطب المجلس، ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالفعل بمبلغ ٤٧ مليون دولارا من المبلغ المستهدف البالغ ٦٥ مليون دولار. وذلك يدل على أنه، بالرغم من مواردها المحدودة، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ملتزمة بالاضطلاع بنصيبها من المسؤولية عن النهوض بالسلام والأمن في القارة.

ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك بمثابة قوة دفع للمجلس الأمن نحو المضي قدما في مداولاته لإتاحة الاشتراكات المقررة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تمهد جلسة اليوم الطريق لتحقيق ذلك الهدف تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل الثامن. وينبغي أن ترشد المرونة والابتكار مناقشاتنا لضمان الاتساق فيما بين جميع المستويات المختلفة للهيكل الأمني العالمي. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أشير إلى أنه أحرز تقدم فيما يتعلق بمبادرة الأمين العام الأخيرة للعمل من أجل حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما تأثيرها الإيجابي على السلام والأمن في أفريقيا. إن جهودنا المشتركة تؤتي ثمارها بالفعل، ونتطلع إلى بناء علاقة أوثق من شأنها تحقيق تطلعاتنا من أجل إحلال السلام والأمن في القارة، بما في ذلك إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وفي غضون ذلك، نتلقى أنباء ممتازة من أفريقيا، على نحو ما سمعنا في وقت سابق فيما يتعلق بالتطورات بين إثيوبيا وإريتريا وأماكن أخرى. ومع سير تلك الجهود على قدم وساق في أفريقيا، بالترافق مع عملنا الجماعي، أعتقد أنه يمكننا تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إسكات دوي المدافع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي نائبة وزير خارجية السويد.

وأود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين اللتين قدماهما لمجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم.

وكما سمعنا، فإن التطورات الأخيرة في أفريقيا تمنحنا سببا للتفاؤل. فالإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي وقع عليه زعيما إريتريا وإثيوبيا يمثل خطوة شجاعة نحو بداية جديدة للسلام والتعاون من أجل الشعبين المعنيين والبلدان المجاورة والمنطقة والمناطق المجاورة.

ولا تزال السويد مؤيدا ثابتا لتعزيز شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية و، ليس أقلها، المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. إن التحديات الأمنية الناشئة التي نواجهها تحديات مشتركة ومترابطة على نحو متزايد. وهي تتطلب استجابة جماعية. ولدى الجهات الفاعلة الإقليمية فهم شامل للمسائل المطروحة على أرض الواقع؛ فهي منشغلة بتسوية الأزمات في منطقة جوارها، وأقامت علاقات على الصعيد المحلي. ونشيد بالاتحاد الأفريقي وشركائه دون الإقليميين على كل الأعمال التي يضطلعون بها. ويمكنهم أن يكونوا مصدر إلهام للمناطق الأخرى التي تفتقر إلى الأمن الإقليمي والترتيبات التعاونية. فهم يعملون في بيئات لا تستطيع الأمم المتحدة أو لا يمكنها أن تنتشر فيها بالسرعة الكافية. ويجب ألا ننسى أن البلدان الأفريقية، حينما تتصدى للتحديات المعقدة والمترابطة بشكل متزايد، فإنها تفعل ذلك من أجلنا نحن جميعا. وتشكل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بزيادة كفاءة عمليات السلام جزءا هاما من مناقشاتنا المستمرة بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ولذلك نرحب بالزخم المتجدد والخطوات الملموسة التي يجري اتخاذها للنهوض بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ليس أقله، بفضل التزام القيادة وتفانيها في كلتا المنظمتين. لقد

سمعنا للتو عن المؤتمر السنوي الثاني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، حيث أعلن الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التزامهما بزيادة تعميق الشراكة. ونرحب بالمضي قدما نحو المزيد من التعاون المنظم بين المنظمتين خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية من خلال الاتفاقين الهامين المذكورين سابقا. وكانت الزيارة المشتركة التي قام بها وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي إلى السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى مثالا ملموسا آخر لزيادة توثيق التعاون. لقد تلقينا المذكرة التي تفيد بأن تلك الزيارة ستحدث مرة أخرى بوصفها أنباء طيبة للغاية.

إن الحاجة إلى تمويل مرن ويمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي حاجة واضحة. ونشيد بحشد أفريقيا للتمويل في إطار صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. والمحادثة التي نجريها حاليا بشأن البدائل والطرائق محادثة ملحة حقا. وتنظر السويد على نحو إيجابي إلى إمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل تمويل عمليات السلام التي يديرها الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالاتفاق بشأن تقديم التقارير الائتمانية باعتباره خطوة هامة وملموسة في الاتجاه الصحيح. كما ننوه بالتقدم المحرز في وضع إطار الامتثال. وبالإضافة إلى النهوض بتعاوننا فيما يتعلق بعمليات السلام، فإننا بحاجة أيضا إلى استثمار الوقت والطاقة في التعاون المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها. وسيتيح إجراء المشاورات السنوية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي ستعقد غدا، فرصة هامة للمزيد من استكشاف كلتا المسألتين.

وبالأمس في بروكسل، استضافت السويد بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ورئيس الصومال فرماجو منتدى الشراكة الصومالية.

واضطلعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدورين هامين في المنتدى. ونجاح التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال – حيث تقدم الأمم المتحدة الدعم العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل بدورها بموجب تكليف من جانب الأمم المتحدة – شرط مسبق لمواصلة إحراز التقدم في عملية بناء الدولة في الصومال.

ونشر البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى منطقة الساحل قبل أسبوعين، التي تلقينا لها معلومات في وقت سابق والتي شاركت فيها وزيرة الخارجية السويدية، مؤشر مشجع على الحاجة الماسة إلى التعاون اللازم للنهوض بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكما قلنا حينها، ينبغي أن يصبح نشر هذه البعثات أمرا معتادا لدينا. ونعرب عن تفاؤلنا بالعمل الذي تضطلع به شبكة القيادات النسائية الأفريقية بغية تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام وتسوية النزاعات في جميع أنحاء المنطقة. فمشاركة المرأة ليست مسألة تتعلق بالمرأة وحدها، بل تتعلق بمسألة تحقيق السلام والأمن.

وإنني على ثقة من أن الاجتماع المشترك الذي سيُعقد غدا بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيسهم في تعميق تعاوننا المشترك. وتكتسي هذه الاجتماعات أهمية بالغة في بناء العلاقة بين المجلسين، ونود أن تُتاح لنا المزيد من الفرص للتفاعل غير الرسمي بين المجلسين. وأتطلع إلى اعتماد البيان المشترك الذي نوقش والذي سيكون بمثابة دليل على التزامنا المشترك. فلا شك أن أفضل السبل لتحقيق السلام هو إنشاء الشراكات. ولا شك أن المضي قدما بهذه الخطة سيتطلب استثمارا سياسيا كبيرا ومستداما من مجلس الأمن. ونتطلع قدما للاضطلاع بدورنا في العملية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود، بداية، أن أتقدم بالشكر للسويد على عقد هذه الجلسة

الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السيدة ساهلة – وورك زاوده، على إحاطتها الإعلامية الحافلة بالمعلومات. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتها الجديدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة لكي نعرب عن خالص التهاني إلى السيدة زاوده، متمنيا لها النجاح الباهر في مهامها الجديدة، التي نؤيدها تماما. ونود أيضا أن نعرب عن خالص الشكر والامتنان إلى السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن: إثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار.

ومن المشجع أن نشير هنا إلى تقدم الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشير، على وجه الخصوص، إلى ما يبذل من جهود بغية تعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبين الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أصبح هذا التعاون أكثر رسوخا منذ الاجتماع التشاوري الحادي عشر. ونرى أن الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثاني عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن، الذي من المقرر أن يُعقد غدا، الخميس ١٩ تموز/يوليه، سيتيح فرصة جيدة للهيئتين لتكثيف جهودهما الرامية للتصدي للعقبات والتحديات الأمنية الأكثر إلحاحا في أفريقيا، ولا سيما المسائل المتصلة بجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات للارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى أفضل، بما في ذلك من خلال إجراء الزيارات الميدانية المشتركة ووضع أساليب للفهم والتحليل المشترك والتبادل المنتظم للمعلومات والنظم المشتركة للمعلومات والتخطيط والتقييم.

ونرحب أيضا بمواصلة تعزيز التعاون بين أمانتي الهيئتين في نطاق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وقّع في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا االأمين العام إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع الرفيع المستوى الثاني مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يدل على عزم القيادة العليا للهيئتين على إقامة روابط متينة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في القارة. ومما يدعو للتفاؤل أيضا هذا الالتزام المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، وكذلك في التمثيل الرفيع المستوى في المكتب. ونشيد في ذلك الصدد، بالزيارة المشتركة التي قام بها وكيل الأمين العام السيد جون – بيير لاكروا والمفوض شرقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان.

ويسرنا أن الأمين العام قد أعطى الأولوية القصوى للشراكة والتعاون مع الاتحاد الأفريقي في مقترحه بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن، فضلا موافقته مؤخرا،، من خلال اللجنة الخامسة، يبين أن الدول الأعضاء تدعم بقوة هذا الهدف النبيل. ويواصل الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس الالتزام بمساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ومن المهم للغاية أن نحسن التعاون العملياتي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أيضا الدعم المقدم إلى عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ويجب علينا أن نذكر أن مجلس الأمن قد أعرب في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) عن اعتزامه مواصلة النظر في اعتماد

التدابير العملية والشروط اللازمة لإنشاء آلية من شأنها أن تمكن الاتحاد الأفريقي من توجيه عمليات دعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ويمكن تمويل تلك العمليات من خلال مساهمة الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة.

وقد أحرز الاتحاد الأفريقي، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2018/678)، تقدما حاسما نحو تفعيل صندوق السلام. وتود الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس أن تحيي الإنجازات الهامة التي تحققت خلال العام الماضي في ذلك الصدد. ونشيد على وجه الخصوص، بتأييد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لصك متعلق بتعزيز حوكمة صندوق السلام وهيكله الإداري. وبذلك توفر الإطار القانوني اللازم لإنشاء مجلس الأمناء، ولجنة الإدارة التنفيذية، وفريق التقييم المستقل، فضلا عن إنشاء الأمانة العامة لصندوق السلام. ومن الأهمية بمكان أن يُنفذ صك الحوكمة والإدارة في أقرب وقت ممكن. ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي حاليا في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير، فإنه يشير أيضا إلى أن هناك تقدما واعدا يحرزه الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، لوضع الإطار اللازم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن السلوك والانضباط المطلوبين لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي. ونشيد بإنجاز وضع سياسات السلوك والانضباط، فضلا عن الوقاية والتصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ومن المشجع أيضا وضع الأطر الأخرى المتصلة بالتقدم المحرز في ضمان احترام حقوق الإنسان في سياق نشر القوات من جانب البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن الامتثال لمعايير التدريب بالنسبة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وتفخر الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بمستوى الالتزام الذي تبديه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في سعيها للاعتماد على الذات من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تمويل تكاليف عمليات حفظ السلام والأمن بنسبة ٢٥ في المائة. وفي هذا الصدد، فإن جمع ٤٧ مليون دولار من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في هذا العام يمثل أعلى مساهمة على الإطلاق في صندوق السلام منذ إنشائه في عام ١٩٩٣. ويثبت ذلك أن الدول الأعضاء في الاتحاد ملتزمة التزاما جادا بتحقيق هدف توفير تمويل ذاتي بنسبة ٢٥ في المائة. وتتوقع الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن إبداء التزام مماثل من قبل الأمم المتحدة، ولا سيما من جانب أعضاء مجلس الأمن، تمشيا مع القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

وأكرر التأكيد على أن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يمثل أداة قيمة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها في القارة. ومن المهم للغاية أن يدعم مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بصورة متزامنة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونعتقد أن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا يمكن أن يساعد على حل العديد من النزاعات في القارة. ولذلك، فإن زيادة التعاون في مجال التنمية ضروري أيضا، وليس في مجال السلام والأمن فحسب، لأن أحدهما دون الآخر لن يؤدي بنا إلى أي شيء. ويسعدنا إطلاق العديد من المبادرات لكفالة إشراك المرأة في العمليات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وتدعم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن مشاركة النساء والشباب في العمليات والاستراتيجيات ذات الصلة حيث إنهم يشكلون عنصرا أساسيا لتحقيق السلام الدائم في القارة.

إن الاتحاد الأفريقي شريك لا غنى عنه للأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة قيادته والتزامه بإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونوصي بأن يواصل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعزيز شراكتهما الاستراتيجية ومواءمة

رؤاهما بغية التصدي للنزاعات بصورة أسرع وأكثر فعالية. وستواصل الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن دعمها القوي لتلك العمليات الهامة للغاية.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على المبادرة التي أقدمت عليها إثيوبيا وإريتريا لتحقيق السلام والأمن والاستقرار، ليس للبلدين أو منطقة القرن الأفريقي فحسب، بل للقارة برمتها. إن وعد الاتحاد الأفريقي بإسكات الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠ ليس مجرد حلم بعيد المنال؛ بل إنه أمر ممكن. ولكننا بحاجة إلى الدعم. ويجب أن نضمن أن يتحقق ذلك الهدف النبيل.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تتوجه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام زاوده ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أنضم إلى الزملاء الأفارقة في تهنئة السيدة زاوده على تعيينها مؤخرا في منصب رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وأتمنى لها كل النجاح في مساعيها الجديدة.

تولي مملكة هولندا أهمية كبيرة لتوثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن من المؤيدين بقوة للنوايا المنصوص عليها في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). إن وجود شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنهما من التصدي بمزيد من السرعة والحزم للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبينما نبحث عن سبل لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نود أن نسلط الضوء على الجوانب الثلاثة الهامة التالية: التعاون العملي، ومبدأ التكامل، والدعم المالي.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون العملي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ترحب مملكة هولندا بالتقدم العملي المحرز، ولا سيما زيادة عدد الإحاطات الإعلامية المشتركة التي يقدمها الممثلون والمبعوثون الخاصون. كما نرحب بتعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الزيارات الميدانية المشتركة التي يقوم بها كبار الموظفين. ونرحب على وجه الخصوص بالزيارة المشتركة التي قام بها المفوض شرقي ووكيل الأمين العام لاكروا في نيسان/أبريل إلى دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات التحليل والإنذار المبكر والتخطيط وصنع القرارات، ونشجعهما على زيادة إصدار البيانات المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بتحقيق مواءمة أوثق بين جدولي أعمال مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولا سيما عند معالجة المسائل الأفريقية. وفي السياق نفسه، نؤمن بأهمية الاجتماعات المشتركة بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مثل ذاك المنعقد اليوم. وأخيرا، فإننا نؤيد بقوة النية التي أعرب عنها أعضاء المجلسين في إيفاد بعثات ميدانية مشتركة من أجل تيسير بلورة مواقف وتوصيات مشتركة.

ثانيا، فيما يتعلق بمبدأ التكامل بين المنظمتين، ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن تعزز النهج التي تتبعها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إزاء حفظ السلام وتسوية النزاعات بعضها بعضا. وثمة اعتراف على نطاق واسع بقدرة الاتحاد الأفريقي على القيام بدور المستجيب الأول والتدخل بسرعة أكبر بكثير من الأمم المتحدة، وينبغي تيسير هذه القدرة. وبالمثل، فإن العمليات السياسية التي يدعمها أو ييسرها الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الاقتصادية الإقليمية على نحو إيجابي تستحق الدعم الكامل من المجلس.

من ناحية أخرى، فإن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)، يشير بحق إلى أن المصالح الإقليمية والقرب المكاني يمكن أيضا أن يعقدا الأمور. ويجب

أن يرتكز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الميزة النسبية ومبدأ التكامل. وينبغي أن يكون العامل الحاسم في هذا الصدد هو استعداد المنظمة للعمل.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى أهمية زيادة الدعم المالي لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. إن الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في عمليات السلام في أفريقيا أساسي. بيد أنه لا يمكن أن يقوم به وحده. ويجب أن نكثف جهودنا. ويشير القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بوضوح إلى الحاجة إلى زيادة دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ويشمل ذلك إجراء مناقشات بشأن طريقة تمويل مختلفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، فقد اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات هامة نحو الأمام، بما في ذلك من خلال صندوق السلام. ويجب الاعتراف بهذه الخطوات. ومن شأن تقديم تمويل مرن ومستدام وقابل للتنبؤ أن يعزز فعالية عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، شأنه في ذلك شأن الامتثال المطلوب للمعايير المتفق عليها ذات الصلة في ما يتعلق بحقوق الإنسان وكذلك بالمراقبة والمساءلة في المجالين المالي والاستراتيجي. ونؤيد اعتزام الأمين العام استكشاف خيارات التمويل بمزيد من التفاصيل التقنية بالتشاور مع الجمعية العامة.

ختاما، تتطلب التحديات الأمنية المعقدة حاليا وجود علاقات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وتشكل مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام مثالا جيدا على ذلك. وستضطلع المنظمات الإقليمية بدور محوري في معالجة التحديات القائمة في مجال حفظ السلام. وأود أن أشدد على أن الاتحاد الأفريقي سيجدنا شريكا بناء في الجهود الرامية إلى الدفع قدما بالشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لوفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على عقد الإحاطة الإعلامية اليوم. ونتشرف بوجه خاص بأن نراكم تترأسون جلسة اليوم. والشكر موصول أيضا للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السيدة ساهلة – وورك زاوده، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

من قبيل المصادفة المحضة أن تنعقد جلسة اليوم فيما نحتفل بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا. ونحن إذ نذكره، فإن وضعنا إياه في مكانة عالية صعبة المنال لا ينطوي على أي مخاطرة.

ويجب ألا ننسى أبدا أن نيلسون مانديلا كان رجلا من لحم ودم، وأنه كان ثوريا وعلى استعداد دائم لتغيير بنى الأنظمة الظالمة كنظام الفصل العنصري. ولكنه كان ذا رؤية عالمية أيضا للكيفية التي ينبغي أن نبني بها عالما أكثر عدلا وإنسانية.

يود وفد بلدي أيضا أن يشاطر الآخرين الثناء على الجهود الكبيرة التي تبذلها إثيوبيا وإريتريا في التآزر بينهما ونهنئهما عليه. وذلك مثال لايقتصر على القارة الأفريقية وحدها، بل للعالم بأسره فيما يتعلق بقدرتنا على حل المشاكل الناشئة عن النزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات والوسائل السلمية.

وتؤكد بوليفيا أهمية مواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن الضروري التشديد على مسؤولية المجتمع الدولي عن تنفيذ هذه العلاقة كي يتسنى التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز توافق الآراء في عملية اتخاذ القرار. ومن الضروري أيضا تعميق التكامل بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز الحوار والتعاون والتنسيق من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن من أجل التصدي

للتحديات التي تواجه السلام والأمن في كلتا المنظمتين، بما في ذلك الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ومنع نشوب النزاعات، وتحديد أولويات القيادة ومشاركة النساء والشباب في مسائل السلم والأمن.

ونرحب من هذا المنطلق بالتوقيع على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وسيمكن ذلك الاتفاق من إقامة شراكة منظمة ويمكن التنبؤ بها استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمزايا النسبية. ونشيد بالمثل بأن كلتا المنظمتين قد شرعتا في إعداد مذكرة تفاهم من شأنها تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف اللذين لا يزالا يعوقان توطيد السلام والتنمية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بآليات التعاون والتنسيق، فإن من الأمثلة البارزة على ذلك نشر العمليات المشتركة بوصفها أداة أساسية في السعي الدائم إلى تعزيز السلام والأمن. وهي أيضا أداة مفيدة لمجابهة التحديات والتهديدات من قبيل الإرهاب والأزمات الإنسانية. وذلك هو الحال في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث تدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون الآخرون أعمال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في التصدي لجماعة بوكو حرام. وتشجع بوليفيا تلك المبادرات، بما في ذلك النشر والتفعيل الكاملين للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تعدُّ – إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – أحد أكثر نماذج الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نجاحا –. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا السياق أيضا البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي بعثة تعدُّ مثالا على الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يضعا رؤية مشتركة للأولويات استنادا إلى الواقع الميداني واحتياجات المنطقة.

ونشيد أيضا بالمبادرات التي تقدمت بها المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتلك المقدمة في إطار عملية نواكشوط، ولا سيما التي تهدف منها إلى تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات في مالي ومنطقة الساحل. وينبغي أن يتسق ذلك مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم لتلك المنطقة.

وتشدد بوليفيا على تنامي الشراكة الاستراتيجية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتزامهما معا بتطوير علاقة منصفة وهيكلية بينهما. ويجب تعزيز تلك الشراكة على أساس الدعم المتبادل واستمرار تقديم المساعدة التقنية للمسائل السياسية وعمليات حفظ السلام على حد سواء. وبالتالي، نرحب بالإحاطات الأخيرة للممثلين والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي في مجلس الأمن. وبالمثل، نؤيد الخيار الداعي إلى قيام كلا المجلسين ببعثات ميدانية مشتركة. ونرى علاوة على ذلك، أنه ينبغي بذل الجهود لمواصلة استكشاف مختلف الطرائق الممكنة لتقديم الدعم والمساعدة إلى عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وتؤيد بوليفيا في هذا السياق طلب الاتحاد الأفريقي المتعلق بتوفير التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به، فضلا عن تقديم الدعم الاقتصادي لعمليات السلام والأمن.

ومع ذلك، فلم تكن جميع التجارب إيجابية في هذا المجال، ولا يمكننا أن ننسى ضعف أو انهيار الثقة في علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية. وقد حدث ذلك في حالة جنوب السودان والعملية السياسية التي تضطلع فيها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) بدور الوسيط على سبيل المثال. ونأسف لتجاهل مجلس الأمن الطلب الذي تقدمت به الهيئة الحكومية الدولية بعدم فرض الجزاءات المحددة الهدف وحظر الأسلحة في الوقت الذي يستمر فيه إحراز تقدم في الحوار الجاري في جنوب السودان. وتؤكد بوليفيا مرة أخرى تأييدها الكامل للهياكل

الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها أداة مفيدة لتسوية النزاعات في أفريقيا. ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار المنظور الأفريقي والتوصيات الأفريقية، لأنها أكثر إدراكا للحقائق في الميدان.

وختاما، ترى بوليفيا أن من الأهمية بمكان أن يكون للاتحاد الأفريقي دور قيادي أكبر في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تعنيه، لا سيما احترام سيادة واستقلال جميع البلدان التي يتألف منها الاتحاد الأفريقي، فضلا عن احترام سلامتها الإقليمية، وذلك لصالح السلام الذي طالما صبونا إليه.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا، سيدتي الرئيسة، ونشكركم على على عقد هذه الجلسة. ونود أن نهنئ في البداية السيدة ساهلة - وورك زاوده على تعيينها في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وأشكر كذلك السيد إسماعيل شرقي على إحاطته المستفيضة حول التعاون القائم بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.

لقد أضحى التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية أمرا حتميا تفرضه ضرورات وظروف الأوضاع العالمية ومتغيراتها وتحدياتها الهائلة من جهة، وتنامي دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق في تحقيق السلم والأمن والاستقرار، خاصة في ظل تزايد النزاعات الداخلية والإقليمية من جهة أخرى. وتأكيدا على أهمية هذا النوع من التعاون لمواجهة التحديات الأمنية وتسوية النزاعات الأفريقية، سعى الاتحاد الأفريقي إلى التعاون مع الأمم المتحدة استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن علاقة الكويت مع القارة الأفريقية تاريخية ومتجذرة، تعود إلى مرحلة ما قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية بشكلها الرسمي مع دولها. وقد تعززت هذه العلاقة بشكل أكبر بعد انضمام دولة الكويت كعضو بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الأمر الذي يعدُّ دليلا بالغا على إدراك الكويت لأهمية هذه القارة من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية.

وكما أكد بجلاء تقرير الأمين العام السابق كوفي عنان بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام، فإن هذه الرؤية تتسق مع أحد المبادئ والركائز الأساسية لسياسة الكويت الخارجية، وعلى وجه الخصوص السياسة التنموية التي ينتهجها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦١، حيث بلغت مساهمات الصندوق التنموية للدول الأفريقية ما يناهز الـ ١٠ بلايين دولار.

وستواصل دولة الكويت ومن خلال عضويتها بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع دول الاتحاد، تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تجسيد رؤيته للسلام والتقدم والرخاء ومنع نشوب النزاعات وحلها وصون السلم والأمن والاستقرار الإقليمي.

لقد بات من المهم المحافظة على هذا الزخم الذي يكتسيه هذا التعاون، مع الإقرار بأنه لا يمكن تعزيز آليات وأدوات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية إلا من خلال العمل بشكل وثيق وعلى كافة المستويات، سواء التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أو مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والتآزر الوثيق بين الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وزيادة عدد الزيارات الميدانية المشتركة. ويتحتم علينا أيضا النهوض بكافة آليات الإنذار المبكر لدرء نشوب أي نزاعات مستقبلية.

ونحو تحقيق المزيد من التعاون بين المنظمتين بشكل عام والمجلسين بشكل خاص، نعول كثيرا على دور الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن ومواقفها الموحدة، كما وأن مزيدا من التجانس والتواؤم بين جدول أعمال مجلس الأمن والسلم التابع

للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن سيعززان من الشراكة القائمة، مما سينعكس بالإيجاب على العمليات المشتركة بشأن حفظ السلام وبناء السلام والسلام والمستدام لدى الدول المتأثرة بالنزاع، إضافة إلى الاستمرار في تبادل المعلومات بين الجهازين بكل شفافية ووضوح، الأمر الذي سييسر من الاستجابة الملائمة والمتسقة في مجال منع نشوب النزاع والوساطة وعمليات حفظ السلام ودعم السلام والتنمية في أعقاب النزاع.

ونتفق مع ما ذكره الأمين العام بشأن ضرورة بناء القدرات الأفريقية، ولا سيما في مجال حفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم من حيث ضمان تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويجيزها مجلس الأمن. مشيدين في هذا الصدد بالتزام الاتحاد الأفريقي المستمر بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام.

وندعم تفعيل صندوق السلام والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به، ونؤكد على أهمية الشروع في وقت مبكر في تطوير فهم مشترك للصراع وتنسيق الجهود والاستجابة والشراكة الفعالة للمنظمتين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، الأمر الذي سيمكنها بدوره من تحقيق أهدافها على النحو المأمول. ويسرنا أن نرى هذا النوع من التعاون القائم بين المجلسين، ونشيد بتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى بيان مشترك للاجتماع التشاوري الثاني عشر الذي سيعقد غدا بينهما. متطلعين إلى استمرار ومواصلة العمل بهذا النهج وبنفس الوتيرة، حتى بلوغ وتحقيق الأهداف المنشودة والمرجوة.

في ظل النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية، تتطلع دولة الكويت إلى توطيد التعاون بين مجلس الأمن وبين جامعة الدول العربية في مجال الوقاية والإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها بالطرق والوسائل السلمية، وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

في الذكرى المئوية لميلاد القائد العظيم الراحل نيلسون مانديلا، أود أن أختتم بياني باقتباس مقولة منسوبة إليه: ”إن السلام هو أعظم سلاح للتنمية يمكن لأي شخص أن يحوزه“. وفي الواقع، لا يمكن لأحد أن ينكر اليوم وجود العلاقة بين التنمية والسلام. فالتنمية، إلى جانب السلام وحقوق الإنسان، هي إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة. فلنواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي، عبر مختلف الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة معه، من أجل تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا للغاية حضوركم، سيدتي الرئيسة، بمناسبة مناقشة اليوم. ونود أيضا أن نشكر المفوض شرقي والممثلة الخاصة زاوده على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن نهنئ السيدة زاوده على تعيينها الجديد. ونتطلع إلى العمل معها.

حسبما أقر المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي شريك في غاية الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى المزيد من التعاون وتبادل المعلومات وإجراء المشاورات على نحو أكثر انتظاما واتخاذ إجراءات منسقة بهدف منع نشوب النزاعات وحل وإدارة المهام المعقدة المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا. إن أفريقيا قارة واعدة، كما أنها تواجه تحديات مستمرة. ويحفز التقدم المحرز نحو الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة النمو الاقتصادي هناك. واليوم، فإن أفريقيا تضم خمسة من أسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستمثل أفريقيا قرابة ربع القوة العاملة والمستهلكين في العالم. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتضاعف تعداد سكانها ليصل إلى بليوني نسمة، سيكون أغلبهم تحت سن ١٨، مما سيجعل أفريقيا أكثر قارة فتية في

العالم. و ٧٠ في المائة تقريبا من الأفارقة حاليا تحت سن ٢٥ عاما.

وسيؤثر نجاح أو فشل الحكومات الأفريقية في الوفاء بتطلعات شعوبها، ولا سيما الشباب، على قضايا السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. وسيتوقف تحقيق تلك التطلعات على قدرتها على الاستمرار في بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع المواطنين، وعلى تعزيز سيادة القانون وضمان الاستقرار السياسي. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور رائد وتمثل شراكته مع الأمم المتحدة عنصرا حاسما في تعزيز أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق الاستقرار والازدهار في أفريقيا.

وتقدر الولايات المتحدة تسليم الأمين العام بأن الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن تركز على تيسير إيجاد حلول سياسية مستدامة، الأمر الذي يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ونشيد بالجهود الرامية إلى إقامة روابط مع المؤسسات المالية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وهذه جهود أساسية لحشد الموارد اللازمة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا. ونرحب أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى زيادة الاعتماد على الذات ماليا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام التابع له، والوفاء بالالتزام الذي قطعه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد للسلام والأمن. ونتطلع بصفة خاصة إلى العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحديد آليات غير تجارية لزيادة التمويل الذاتي، تتسم بالشفافية وتتوافق مع التزامات هذه الدول وتعهداتها الدولية.

وما لن تفعله الولايات المتحدة هو النظر في تقديم دعم مالي إضافي من خلال الأمم المتحدة لأي عمليات يقودها الاتحاد الأفريقي مستقبلا بإذن من مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتم تنفيذ نقاط مرجعية للشفافية المالية والسلوك والانضباط وحقوق الإنسان بوضوح في جميع منظمات وعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ومن شأن القيام بخلاف ذلك أو التصرف على نحو سابق لأوانه تعريض شرعية ومصداقية أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام للخطر. ومع ذلك، فإننا نعترف بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي من أجل وضع أطر للامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وللسلوك والانضباط، ولا سيما السياسات المتعلقة بالسلوك والانضباط ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، فضلا عن معايير التدريب على الحماية المتكاملة للمدنيين. ونحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الاستمرار في إعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ معايير من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وكما يعلم المجلس، فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في الجمعية العامة دعت في وقت سابق من هذا العام الأمانة العامة إلى وضع سياسة شاملة للأداء، تبين بالتفصيل معايير الأداء وآليات المساءلة. ونرغب في سماع أفكار مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي تحسين دعمه لتلك السياسة واستفادته منها، فيما يعكف على إنشاء آلياته الخاصة للأداء والمساءلة.

أخيرا، نحن واثقون بأن هذه العلاقة الهامة تسير في الاتجاه الصحيح. ونتشاطر الرؤية المتمثلة في جعل أفريقيا قارة مستقرة ومزدهرة وآمنة، ونشيد بالجهود الكثيرة الرامية إلى مواصلة وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة سهلة – وورك زاوده، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الموضوعيتين. ونحن نؤيد موقف الأمين العام بشأن تطوير وتعزيز التعاون بين الأمم

المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. إن التحديات التي تواجه كلا من القارة الأفريقية والمجتمع الدولي تجعل من الضروري توحيد جهودنا والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمتين. ونرى أن ثمة إمكانية لتفاعل أكثر شمولا.

ونرحب بالجهود التي يبذلها شركاؤنا الأفارقة لحل النزاعات في القارة، ويسرنا أن نشير إلى التكثيف الملحوظ لأنشطة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إقامة هيكل للسلام والأمن على مستوى القارة. وما من شك في أنه من أجل التصدي بفعالية للأزمات في أفريقيا، تحتاج القارة أولا إلى نهج يقوم في سياقه الأفارقة أنفسهم بالدور الرئيسي في تحديد سبل تسوية مشاكلهم المختلفة، مقترنا بدعم فعال من المجتمع الدولي لجهودهم. والنهج الذي نؤيده هو ''إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية''.

ونود تركيز الاهتمام على أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن يستند إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأحكام الرئيسية مثل كفالة تماشي أنشطة الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن مع مقاصد ومبادئ الميثاق، واستخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، والحصول على إذن من مجلس الأمن لاتخاذ أي إجراء قسري وإبقاء المجلس على علم. وفضلا عن ذلك، فإن من المهم، عند التعامل مع الأزمات، ضمان إعداد وصفات فردية لكل حالة ملموسة، مُصمَمة بما يتوافق مع الخصائص المحلية.

ونعتقد أنه في معظم الحالات، فإن الجهات المعنية الإقليمية لديها فهم أفضل للأوضاع في مجال مسؤوليتها. بيد أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإن مشاركته في حل مشاكل أفريقيا أمر أساسي أيضا.

ونتفهم شواغل شركائنا الأفارقة بشأن توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام الأفريقية. وسيكون من المهم تحسين القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة لتمويل العمليات والبعثات المشتركة الأفريقية. إننا لا نعترض من حيث المبدأ على النظر في إمكانيات توسيع نطاق مشاركة الأمم المتحدة في هذه البعثات، ونحن على استعداد لمواصلة الحوار البناء في هذا الصدد. ومع ذلك، نعتقد أنه من المهم للغاية الإبقاء على الإجراءات الحالية للأمم المتحدة للنظر في طلبات الموافقة على الميزانية ذات الصلة، من أجل كفالة الشفافية والمساءلة في تخصيص واستخدام الأموال، وضمان مشاركة موظفي الأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ العملي للمهام المعنية. ومن الواضح أن تعزيز التعاون بين منظمتينا سيعني حتما فرض مسؤوليات إضافية على الجهات الفاعلة الإقليمية التي يجب أن تكون مستعدة تماما للاضطلاع بها.

وتشارك روسيا بنشاط في لوجستيات حفظ السلام، لا سيما عن طريق توفير الخدمات الجوية. ونولي قدرا كبيرا من الاهتمام للتدريب أفراد الشرطة والأفراد العسكريين من أفريقيا عن طريق المؤسسات المتخصصة الروسية. وعلى وجه الخصوص، فإن معهد عموم روسيا للتدريب المتقدم لموظفي وزارة الشؤون الداخلية في الاتحاد الروسي يدير برنامج تدريب لحفظة السلام. وتتاح للموظفين الأفارقة المكلفين بإنفاذ القانون الفرصة للدراسة في برامج التعليم العالي فضلا عن المشاركة في برامج تدريبية قصيرة الأجل لتحسين مؤهلاتهم في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية. ونحن على استعداد لأن نتشاطر مع شركائنا الأفارقة تجربتنا في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ مشاريع لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نراكم، سيدتي الرئيسة، تقودون هذه الجلسة الحسنة التوقيت والهامة عشية جلسة الغد مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونشكر السيدة ساهلة – وورك زاوده والسيد إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين. ونود أيضا أن

نشير إلى أن هذه الجلسة تنعقد في الذكرى السنوية المائة لميلاد نيلسون مانديلا، الذي لا تزال ذكراه تلهم المنطقة والعالم في جهودهما الرامية إلى تحقيق السلام والقضاء على الفقر. كما نشيد بشجاعة قائدي إثيوبيا وإريتريا على الخطوة الهامة التي اتخذاها للتو نحو تحقيق السلام والمصالحة.

وتلاحظ بيرو بقلق أنه على الرغم من إمكانات البلدان الأفريقية وما بذلته من جهود وما أحرزته من تقدم في توطيد السلام واستدامته، فإن العديد منها ما زالت تواجه تحديات وتهديدات خطيرة تتسبب فيها أو تفاقمها الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. إن امتداد تلك الجهات من غير الدول عبر الحدود الوطنية، وهي جهات تشكل عوامل الغالبية العظمى من النزاعات اليوم، يجسد الأسباب الكامنة وراء الآثار العالمية التي تتجلى بشكل خطير على وجه الخصوص في القارة الأفريقية – ألا وهي الفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ، والمؤسسات الضعيفة. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري تعزيز تعددية الأطراف والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل الاستجابة للتحديات الراهنة. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة مسارات رئيسية للعمل من أجل تعزيز التعاون.

أولا، فيما يتعلق بحفظ السلام، نحث المجلس على التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز فعالية بعثات السلام، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، الذي يعزز أوجه التكامل والتآزر، بما في ذلك البعثات المشتركة للتحليل والتخطيط. فالمنظمات الإقليمية تقوم بدور رئيسي في التصدي للإرهاب، وهي المهمة التي عادة ما تتجاوز نطاق ولايات وقدرات عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على منظومة السلم والأمن الأفريقية والمبادرات مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام.

ثانيا، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يجب أن ننسق العمل الاستراتيجي للوساطة وتيسير الحوار، ونظم الإنذار المبكر وتدابير بناء الثقة، ونعرف بأفضل الممارسات ونساعد البلدان المهتمة على تكرارها. ونعتقد أن الجدول الزمني للانتخابات في أفريقيا يوفر الفرص للقيام بذلك. ونشدد على أن المنع يتطلب مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة بمقدورها الاستجابة لمطالب المواطنين، التي عادة ما تكون مؤشرات على الأسباب الجذرية للنزاع. كما يتطلب زيادة المشاركة من جانب المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب.

ونعتقد أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء يجب أن تستند إلى الدعم السياسي والدبلوماسي والإطار المعياري والتعاون التقني الذي ينبغي أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، بطريقة منسقة ومتماسكة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أدوار الاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توغو وغينيا – بيساو، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية في جنوب السودان.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء السلام والتنمية المستدامة، من الضروري أيضا أن تتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات المعنية الأخرى بشأن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع من خلال معالجة الأسباب الجذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ينبغي أن تكونا متعاضدتين. ونود التشديد على دور لجنة بناء السلام في هذا الصدد، فضلا عن أهمية تعزيز سيادة القانون من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز النمو

الاقتصادي، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد أيضا على أهمية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وأخيرا، نحن نؤيد الإصلاحات الداخلية الجارية داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف إقامة شراكة أوثق وأكثر فعالية للتصدي لتحدياتهما المشتركة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه الجلسة. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زاوده والسيد شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن بالغ تقديرنا لجهودكم، سيدتي الرئيسة، لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وخلال العام الماضي، شهدت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا نسبيا، بفضل الجهود المبذولة من الجانبين. وقد عقد الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر في العام الماضي في إثيوبيا، وسيعقد الاجتماع الثاني عشر في الأمم المتحدة غدا. ونتوقع أن يجري الطرفان تبادلات صريحة وعميقة بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك للجانبين. لقد اضطلع الطرفان أيضا بشكل مشترك بأنشطة في مجالات مثل التقييمات وصنع القرارات والإحاطات الإعلامية المشتركة، وتعاملا مع مشاكل الصومال ومالي ومنطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعديد من المناطق الساخنة الأخرى، وحققا نتائج إيجابية. وتقدر الصين تلك الجهود.

إن الاستمرار في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية للسلام والتنمية في أفريقيا وفي العالم بأسره. والحالة العامة في أفريقيا مستقرة حاليا، ولكن القارة لا تزال تواجه تحديات على جبهات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والمجال الإنساني، الأمر الذي يطرح مطالب جديدة بالتعاون بين الطرفين.

تقدم الصين دعمها الشامل لتوصيات التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠١٨ (S/2018/678) بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه، من أجل التصدي للحالات والتحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على المجالات الثلاثة التالية، مع مواصلة تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي.

أولا، هناك حاجة إلى مواصلة الاستفادة من آليات الشراكة ذات الصلة واستخدامها على النحو الأمثل. وينبغي للأمم المتحدة أن تحترم بشكل كامل القيادة الأفريقية في حل المسائل الأمنية الخاصة بها ولتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. واستنادا إلى الاتجاهات الجديدة، ينبغي إيجاد سبل مبتكرة للعمل معا، مع تحسين الاتساق بين المواضيع، وحسن توقيت الإحاطات والفعالية في اتخاذ القرارات.

ثانيا، هناك حاجة إلى القيام على نحو نشط باستكشاف السبل الكفيلة بتزويد عمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا بالتمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. تشكل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وسيلة هامة للتصدي للأزمات في أفريقيا وأحد المكونات الهامة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لكن عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تواجه صعوبات في مجالي الموارد البشرية والمالية. حاولت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عدة مرات حل مسألة التمويل بشكل مشترك وشهدتا نتائج إيجابية. وقدم الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي العديد من النماذج ذات الصلة، سيتمكن في ضوئها الجانبان من مواصلة تبادل الآراء الواسع النطاق وإيجاد سبل مبتكرة لإيجاد سبيل لحل المسألة.

ثالثا، هناك حاجة إلى مواصلة دعم أفريقيا في جهودها الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتقديم الدعم للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا سبيل رئيسي إلى الأمام؛ فهو سيوسع نطاق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المستقبل، وقناة هامة لمساعدة أفريقيا على التصدي لأسباب النزاع الناشئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده بصورة وثيقة لمساعدة أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالاقتران مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وعلى سبيل الأولوية، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة والاستثمار في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والاقتصاد، والتجارة، والقدرة على الاتصال وغيرها من الهياكل الأساسية في أفريقيا من أجل تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية.

تلتزم الصين بالعمل جاهدة لتعزيز السلام والأمن الأفريقي وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وستواصل الصين التمسك بمبادئ ومفهوم تحقيق النمو المشترك من خلال المناقشات والتعاون، والعمل بشكل وثيق مع الدول الأفريقية، والمساعدة وتقديم الدعم لها في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام، والأمن، وبناء القدرات، وحل المسائل الإقليمية الساخنة، وتحقيق الاستقرار والتنمية للدول الأفريقية.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في شكر الممثلة الخاصة زاوده ومفوض والاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة زاوده على تعيينها مؤخرا، وأتمنى لها كل النجاح في الوفاء بولايتها، بما في ذلك تعزيز التقدم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونتفق تماما مع السيدة زاوده أن الشراكة ليست خيارا. إنها ضرورة، وهذا هو السبب في أن بولندا تؤيد بثبات تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإننا نرحب بالتقدم المحرز خلال السنة الماضية، التي يتناولها تقرير الأمين العام (S/2018/678) قيد النظر.

في السنوات الأخيرة، اضطلع الاتحاد الأفريقي بمسؤوليات هامة، وزاد اتساع دوره في تعزيز السلام والأمن. نحن نقدر ما أبداه باستمرار من الأخذ بزمام الملكية في التصدي للتحديات الأمنية والجمع بين المنظمات دون الإقليمية في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى كفالة السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية. إننا جميعا ندرك المزايا النسبية لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام – من فهم للحقائق على أرض الواقع والقدرة على النشر السريع، والمرونة، والقدرة على أداء المهام الصادر بها تكليف التي لا تستطيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القيام به. وترى بولندا أنه إذا كان لعمليات السلام والأمن الأفريقية أن تكون أكثر فعالية، ينبغي مواصلة تعزيز الشراكة بين المنظمتين في مجال التحليل والتخطيط المشتركين.

نحن ندرك الحاجة إلى تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي المأذون بها أو الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة مختلف خيارات ونماذج هذا الدعم، بما في ذلك توفيره من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نشدد على ضرورة كفالة الامتثال التام في عمليات السلام التي تقودها أفريقيا لقواعد ومعايير الأمم المتحدة من حيث مستوى جودة القوات، والتدريب، والمعدات، والمساءلة، والسلوك والانضباط.

وأود أن أشدد على أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليس ضروريا فيما يتعلق بعمليات السلام والأمن فحسب؛ بل وعلى نفس القدر من الأهمية في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات، وكذلك في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز العمليات السياسية، واحترام سيادة القانون، والحكم الرشيد، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ولذلك، فإننا نثني على خطة عمل الاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو المتفق عليه في المؤتمر السنوي الثاني للأمم المتحدة الثاني والاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في أوائل تموز/يوليه.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقدير بولندا لجهود الوساطة والتيسير الأفريقية في مختلف النزاعات، بما في ذلك في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتعتقد بولندا أن استمرار دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تجهيز نفسه بالقدرات والأدوات والوسائل اللازمة للعمل الفعال أمر بالغ الأهمية. إنه يكتسي أهمية بالغة في تمكين المنظمتين من مواجهة التهديدات الجديدة والتصدي لمصادر عدم الاستقرار المعقدة في أفريقيا. ونعتقد أن تبادلات الآراء المنتظمة بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع الاتحاد الأفريقي أداة أساسية من أجل تعميق الشراكة. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد التوسيع المحتمل للبعثات الميدانية المشتركة للمجلسين. ونعتقد أن زيارة مشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع القادمة يمكن أن تكون مفيدة في التوصل إلى حل سياسي في البلد. وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على أهمية مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في توفير الدعم وكفالة العمل المنسق بين المجلسين.

وفي الختام، أؤكد مجددا على تأييد بولندا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام على جهوده المستمرة التي تركز على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء الإقليميين الآخرين في أفريقيا. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أن بولندا مستعدة للعمل بشكل وثيق مع الشركاء الأفارقة ليس بشأن المسائل الأفريقية فحسب، بل وبشأن السبل الكفيلة بمعالجة التحديات العالمية المشتركة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المفوض شرقي على إحاطته الإعلامية وعلى عمل الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وأود أيضا أن أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام زاوده في دورها الجديد ونشكرها على إحاطتها الإعلامية، وعرض تقرير الأمين العام (S/2018/678)، وجهود مكتبها لدى الاتحاد الأفريقي.

وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين، بمن فيهم ممثل بوليفيا وآخرين، الذين اغتنموا هذه الفرصة للإشادة بالجهود الملحوظة لإثيوبيا وإريتريا في النهوض بالسلام والاستقرار بين البلدين في الأسابيع الأخيرة.

تعتقد المملكة المتحدة أن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للأمم المتحدة في العديد من أوجه العمل المختلفة، بما في ذلك السلام والأمن الدوليين. ذلك إن فهم الاتحاد الأفريقي العميق للقضايا التي تواجهها القارة يجعله في وضع فريد يمكنه من قيادة الجهود المبذولة في هذا المجال. وترحب المملكة المتحدة بقوة باعتزام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيادة التنسيق بشأن السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. إن الجمع بين معارف ومهارات كلتا المنظمتين سوف يعني أنه يمكن توزيع الموارد بمزيد من الفعالية والكفاءة.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/678)، أسهمت الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بشكل إيجابي في تحقيق السلام والأمن الدوليين في المنطقة، ولذلك يجب أن تعتبر جزءا من عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي. ولضمان تنسيق الموارد بصورة فعالة، نوافق على أن يحتفظ الاتحاد الأفريقي بالرقابة على هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وتعتقد المملكة المتحدة أن عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق السلام الطويل

الأجل. ولذلك، من المهم النظر في الاستدامة المالية والقدرة على التنبؤ على المدى الطويل بالنسبة للبعثات الحالية والمقبلة لكي تتمكن من مواصلة القيام بعملها الجيد. وكما أبرز المفوض شرقي اليوم يحدد القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) مبادئ التمويل من الموارد المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ويوافق القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) على أن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عمليات دعم السلام أمر أساسي في تحقيق السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وعلى النحو المبين في القرار، نتطلع إلى إحراز تقدم بشأن عملية صنع القرار من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يراعي أولوية مجلس الأمن بشأن ولايات البعثات ونشرها.

ونحن ندعم جهود الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان وجود معايير قوية قابلة للمقارنة مع معايير الأمم المتحدة ويجري الالتزام بها على نطاق المنظمة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن أطر الامتثال، والاتفاق على سياسة السلوك والانضباط وسياسة الاستغلال وسوء المعاملة الجنسيين. ونحن ننتظر بفارغ الصبر استكمال أطر المساءلة والرقابة حتى يتسنى لنا المضي قدما في النظر في استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل التمويل الجزئي لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على أساس كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالتزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام، بحلول ٢٠٢٠. كما أرحب أيضا بالتفاصيل التي أوضحها المفوض شرقي في وقت سابق من هذه الجلسة.

ونشير على وجه الخصوص، فيما يتعلق ببعثة المراقبين العسكريين للاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى تقرير مبعوثي الأمين العام الخاصين بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي، والتمويل مستقبلا، وتوصية الاتحاد الأفريقي بأن يتولى زمام المبادرة بشأن التمويل، وبأن تقوم الجهات المانحة غير التقليدية بالمساهمة. وقد خلص التقرير إلى أن الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة ليست خيارا متاحا في الأجل القصير. ولذلك، يتعين أن نرى المجتمع الدولي يكثف ويقدم مساهمات حيوية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في الأجلين القصير والمتوسط.

وترحب المملكة المتحده بالتعاون بين الاتحاد الافريقي وبين الامم المتحده، على نحو ما أبرزته الزيارات الميدانيه المشتركه التي قام بها الامين العام للامم المتحدة والرئيس فقيه وغيرهما. ونشجع القيام بالمزيد من الزيارات الميدانية المشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك بزيادة التنسيق بين الممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي، لا سيما قبل مراحل اتخاذ القرار بشأن الولايات أو نظم الجزاءات قبل إصدار التقارير. إن معرفة الاتحاد الأفريقي بالمنطقة لا تقدر بقيمة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نشجع المزيد من التفاعل بين المجلس ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بشأن تقديم التقارير، حتى يتسنى لنا النظر في آراء الاتحاد الأفريقي.

إن التحديات التي تواجهها أفريقيا لا تزال كبيرة. ففي العام الماضي وحده، نزح ٠٠٠ ١٥ شخص يوميا، وقد نزح ٧٥ في المائة منهم بسبب النزاعات. ويجب علينا أن نعمل معا لنضمن تكامل جهودنا لكي تحقق أقصى أثر ممكن بما يعطينا أفضل فرصة للتصدي للتحدي الكبير وهو تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وإسكات دوي المدافع.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر السيدة زاوده، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام.

وبالنسبة لفرنسا، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات أهمية استراتيجية لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بدعمها. وتتماشى الشراكة تماما مع التطور الحالي لحفظ السلام، الأمر الذي يتطلب تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحسين الاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة، وبالتالي تحسين منع الأزمات والتصدي لها.

وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز خلال العام الماضي تحت القيادة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، بغية تحسين تنسيق وتحليل الأزمات والاستجابة لها. فعلى سبيل المثال، أبرزت الزيارة المشتركة التي قام بها المفوض وجان بيير لاكروا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية تنسيق العمل بين المنظمتين لدعم عملية السلام في ذلك البلد من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في أقرب وقت ممكن.

وفي مواجهة التهديدات الناشئة في أفريقيا وضرورة تحسين استجابة وكفاءة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تؤيد فرنسا تعزيز الأمم المتحدة لعمليات السلام الأفريقية. وقد أظهر الرئيس ماكرون التزاما واضحا بهذا الهدف في الخطاب الذي ألقاه في واغادوغو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ومؤخرا في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط. ونعتقد أنه ينبغي دعم عمليات الاتحاد الأفريقي في مجالين.

أولا، من المهم تعزيز مفهوم عمليات إنفاذ السلام الأفريقية بتكليف من مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن عمليات السلام الأفريقية يمكن نشرها بسرعة أكبر من سرعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عمليات هجومية لإنفاذ السلام أو عمليات مكافحة الإرهاب. وسيتيح هذا التقسيم للمهام أن تركز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على حفظ السلام، الذي هو في صميم الولاية المنوطة بها.

وعلى الصعيدين السياسي والعسكري، ينبغي أن يتوفر لهذه العمليات إطار عمل مستقر للتعاون، كما حدث مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، وفي الآونة الأخيرة، للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتشكل مقترحات الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع عملية مشتركة لتحليل التهديدات، ووضع الولايات والمفاهيم التشغيلية، وتخطيط وتقييم عمليات السلام الأفريقية أساسا متينا للمزيد من الجهود، ونحن ندعوهما إلى زيادة تطوير تلك المقترحات.

وتتمثل النقطة الرئيسية الثانية لتعزيز عمليات السلام الأفريقية في ضرورة الانتقال بشكل ملموس وسريع إلى تمويلها بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وبالنظر إلى الحالة الراهنة، يبدو من المنطقي أيضا أن تحظى عمليات إنفاذ السلام الأفريقية، التي ستكمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالتمويل السليم الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات الالزامية من الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإصلاحات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تنشيط صندوق السلام، والتزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات السلام الأفريقية. ونشيد أيضا بالالتزام المالي غير المسبوق من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتجديد موارد الصندوق. وبطبيعة الحال، لا يزال يتعين مناقشة العديد من النقاط البالغة الأهمية بشأن التمويل، ولا سيما فيما يتعلق بالتعجيل بإنجاز العمل الجاري بشأن أطر الامتثال في مجالي القانون الدولي الإنساني، وحقوق

الإنسان، والسلوك والانضباط، فضلا عن الأعمال المتصلة بالتسلسل القيادي في عمليات السلام الأفريقية. ومع ذلك، فإننا لا نزال على ثقة بأن العمل سيسير ويسمح لنا بالمضي قدما.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن فرنسا ترى أن التقدم الذي أحرزه شركاؤنا في الاتحاد الأفريقي حقيقي ويجب أن يحظى الآن بدعم قوي من مجلس الأمن. وستقوم فرنسا بدور نشط، بالتعاون مع شركائها في مجلس الأمن، لكفالة التقدم المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باسم السلام والأمن في القارة الأفريقية.

السيد علي (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سهلة – وورك زاوده، على مهمتها الجديدة وأن أؤكد لها ولموظفيها دعمنا الكامل لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وأشكرها وأشكر مفوض الاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن.

يؤيد وفد بلدي تماما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالشراكات المؤسسية، يشجعنا أن نرى تعاونا معززا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في محاولة لدعم سعي أفريقيا المستمر لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ونرحب بالتقدم المحرز للاستفادة من الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وعلينا نحن، المجتمع الدولي، أن ندعم إلى أقصى حد ممكن الجهود المبذولة لتنفيذ الإطارين عن طريق الزيارات الميدانية المشتركة إلى مناطق النزاع والإحاطات المشتركة واجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، وغيرها من المبادرات. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مزيد من العمل التقني من أجل وضع طرائق مشتركة للتحليل والتخطيط والتقييم، وكذلك لتقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية. ويجب على كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مراجعة عملياتهما الإدارية الداخلية وسياساتهما وإجراءاتهما وتعزيز أوجه التآزر المشتركة.

ثانيا، فيما يتعلق بالشراكة في مجال حفظ السلام، فإن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي مُعترف بها باعتبارها ضرورية تماما لاضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلام والأمن. ولهذا الأمر أهمية بالغة نظرا للقيود المفروضة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال مكافحة الإرهاب. كما أثبتت قوات الاتحاد الأفريقي أنها فعالة جدا لأنها ملمة بتضاريس القارة وظروفها المحلية وأساليب الجماعات والميليشيات المسلحة. ومن الأمثلة الجيدة على تلك الشراكة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالمثل، فإن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تشكلان تعزيزا نموذجيا باعتبارهما جزءا من جهودنا العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويثني وفد بلدي على الاتحاد الأفريقي لمواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل صندوق السلام الأفريقي والتزامه بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عملياته لدعم السلام. ونشجع الاتحاد الأفريقي على السعي بمزيد من العزم إلى إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة وتعزيز إطار قوي للامتثال. ومع ذلك، من الواضح أنه دون توفير

ما يكفي من الدعم المالي والدعم في مجال بناء القدرات، فإن قدرة عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي على الإنجاز لن تتناسب مع التوقعات. ولذلك، يدعو وفد بلدي مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء آلية لضمان تمويل مشترك مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وينبغي استكشاف خيارات التمويل الأربعة، التي تم تحديدها في تقرير الأمين العام (S/2017/744) للعام الماضي، من أجل تحقيق أفضل النتائج، بما يتجاوز التبرعات التي تُجمع من خلال الصناديق الاستئمانية. كما يجب علينا أن نجد سبيلا لفهم ومواءمة مختلف التباينات في هياكل المنظمتين وتوجهاتهما وبيروقراطياتهما من أجل جعل شراكتهما أكثر سلاسة وفعالية.

ثالثا، ينبغي إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة من خلال تحسين كفاءة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية ووضع نهج شامل، مع تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية. ونحن بحاجة إلى زيادة تنسيق الإجراءات بغية اعتماد ما يدعوه الأمين العام نهجا جديدا تماما – وهو نهج يقوم على منع نشوب النزاعات بدلا من إنفاق الوقت والموارد على حلها. وفي الوقت الراهن، فإننا ننفق أموالا على حفظ السلام تبلغ ١٠ أضعاف ما ننفقه على بناء السلام والتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ولذلك، يجب أن نستثمر المزيد في التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والعمالة والخدمات الاجتماعية ومؤسسات الدولة والحكم الرشيد وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء الاهتمام إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود وتطوير البنية التحتية لتعزيز التجارة والزراعة، فضلا عن المياه والأمن الغذائي وأمن الطاقة، بغية وضع مفهوم شامل للأمن البشري.

في الختام، نؤكد على أن العمل الجماعي وحده، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية، سيكون أكثر فعالية في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ويجب علينا أن نستمع بعناية إلى الإرشادات التي يقدمها أعضاء المجلس الثلاثة غير الدائمين من أفريقيا بشأن جميع المسائل المتعلقة بأفريقيا. ونشجع أيضا الأمم المتحدة على الاستفادة من الميزة النسبية للجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. فهي تملك، على وجه الخصوص، فهما أفضل لديناميات النزاعات وأسبابها الجذرية وبوسعها تعبئة الموارد المالية والبشرية المحلية. كما أن البرلمانيين والزعماء الدينيين والمجتمع المدني هم أيضا ذخر في الجهود التي نبذلها. وأخيراً وليس آخراً، من المهم ضمان إدماج النساء والشباب في جميع المراحل المتصلة بالسلام والأمن.

وتلتزم كازاخستان، بصفتها عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، التزاما قويا بزيادة تعزيز قدرة هذه المنظمة وجميع الهياكل دون الإقليمية لمساعدة البلدان الأفريقية على تجسيد رؤيتها للسلام والتقدم والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببيان آخر بصفتي ممثلة السويد.

إننا نستغرق وقتا هائلا في هذه القاعة لمناقشة الأزمات المدمرة في القارة الأفريقية. ومع ذلك، فإن جلسة اليوم أتاحت فرصة طيبة للتركيز على التعاون والحلول وعلى الكيفية التي يمكن أن تحقق بها جهودنا المشتركة نتائج أفضل. ويشجعني كثيراً التأييد المدوي الذي استمعنا إليه اليوم من أجل تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومن الواضح أن تعزيز التعاون جزء لا يتجزأ من الجهود الجارية الرامية إلى جعل عمليات السلام أكثر فعالية. ومن أجل تعزيز هذا التعاون، يلزم إجراء المزيد من المناقشات بشأن طرائق التمويل القابل للتنبؤ والذي تشتد الحاجة إليه. ومن المشجع

أن نسمع من السيدة سهلة - وورك زاوده ومن المفوض شرقي عن حجم الأنشطة والتبادلات والجهود التعاونية بين أمانتي المنظمتين في إطار الجهود الرامية إلى تفعيل التعاون الوثيق. وهذه المساعي تستحق دعمنا الكامل. ويجب أن يستمر هذا الزخم من أجل تحقيق نتائج. وأعتقد أن كل ذلك يبشر بالخير بالنسبة للاجتماع الاستشاري السنوي الثاني عشر الذي سيُعقد غدا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.